

Distr.
GENERAL

A/51/660
8 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ١١٠ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير
المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ١٩٤/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، المعنون "حالة حقوق الإنسان في ميانمار"، الذي طلبت فيه الجمعية اليّ أن أوصل مناقشاتي مع حكومة ميانمار من أجل المساعدة فيما تبذله من جهود لتحقيق المصالحة الوطنية، وفي تنفيذ ذلك القرار، وأن أقدم تقريراً إلى الجمعية في دورتها الحادية والخمسين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية والخمسين.

٢ - وحسبما بينت في تقريرتي السابقين (انظر A/49/716 و A/50/782)، فإنني أعتبر الدور الذي عهدت اليّ به الجمعية العامة هو القيام بمساع حميدة، وهو دور يتميز عن ولاية تقصي الحقائق التي عهدت بها لجنة حقوق الإنسان إلى المقرر الخاص.

٣ - ومنذ اعتماد القرار ١٩٤/٥٠، عقد القائمون بتمثيلي ثلاث جولات من المحادثات في نيويورك وبانكوك مع يو أون غيو وزير خارجية ميانمار. ولعل الأعضاء قد عرفوا من تقريرتي المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1996/65، المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٦) أنني فاتحت ممثل ميانمار الدائم لدى الأمم المتحدة، في شباط/فبراير ١٩٩٦، في اقتراح يدعو إلى قيام ممثلي، السيد ألفارو دي سوتو الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، بزيارة يانغون لإجراء جولة محادثات جديدة تسبق الدورة الثانية والخمسين للجنة حقوق الإنسان. وأجابت حكومة ميانمار بأنه نظراً لازدحام جدول القيادة بالارتباطات فلن يكون بمقدورها استقبال ممثلي إلا بعد شهر آب/أغسطس. وبعد مزيد من المشاورات، إتفق على أن يعقد بدلا

9631118

من ذلك اجتماع بين وزير خارجية ميانمار وممثلي بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الرابع من نيسان/أبريل عام ١٩٩٦.

٤ - وعقب التطورات المستجدة في نهاية أيار/مايو ١٩٩٦ بصدد اجتماع نظمته الرابطة الوطنية للديمقراطية احتفالاً بالذكرى السنوية السادسة لفوز الحزب في انتخابات عام ١٩٩٠ ثم احتجاز عدد كبير من أعضاء الرابطة المدعويين للاشتراك في ذلك الاجتماع، اقترحت أن يقوم السيد فرانسيسك فيندرل، مدير شعبة شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في إدارة الشؤون السياسية، الذي كان يزور جنوب شرق آسيا حينذاك، بزيارة لميانمار كي يمكنني من تلقي تقرير معاينة للحالة. وردت الحكومة مقترحة، بدلا من ذلك، عقد اجتماع في بانكوك مع وزير الخارجية الذي كان يقوم حينذاك بجولة في بعض بلدان جنوب شرق آسيا. وعقد الاجتماع في بانكوك في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٥ - وفي ٦ آب/أغسطس، كتبت رسالة الى الفريق ثان شوي، رئيس مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام رئيس وزراء اتحاد ميانمار، أكدت فيها أنه من الأهمية بمكان، لكي اضطلع بولايتي على النحو المناسب، أن يزور القائمون بتمثيلي ميانمار ليلتقوا بالسلطات وبغيرها من الشخصيات ذات الصلة الموجودة في البلد؛ واقترحت أن يزور ألفارو دي سوتو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ميانمار في مطلع أيلول/سبتمبر. ونقل وزير الخارجية يو أوون غيو، عند وجوده في نيويورك لحضور دورة الجمعية العامة الجارية، رسالة شفوية الى الأمين العام المساعد موجهة من اللواء خين نيونت، الأمين الأول لمجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام، كرر فيها الإعراب عن رغبة حكومته في مواصلة الحوار معي، وإن كان قد أعرب عن اعتقاده بأن مثل هذا الحوار لا ينبغي أن يجري بالضرورة داخل ميانمار بل يمكن بالمثل إجراؤه خارج ميانمار. وخلال اجتماع وزير الخارجية مع ممثلي، أشار الوزير الى استعداد حكومته لاستقبال ممثلين لي زائرين وإن كانت لا تستطيع الموافقة على الاجتماعات السرية مع جميع الشخصيات التي اعتبرتها ضرورية للوفاء بولايتي.

٦ - وفي الأسابيع التالية، أجريت مناقشات أخرى بهدف تمكين ممثلي من زيارة ميانمار قبل تقديم هذا التقرير. ومما يدعو للأسف أنه لم يتسن حتى الآن التوصل الى اتفاق بشأن طرائق العمل تتطابق مع الولاية التي أسندتها الي الجمعية العامة.

٧ - وبصرف النظر عن زيارات القائمين بتمثيلي لميانمار وتطور الحالة في البلد، تركزت المناقشات مع وزير الخارجية على القضايا الأساسية التي أعربت الجمعية العامة مرارا عن قلقها بشأنها، ولا سيما تكوين المؤتمر الوطني وإجراءاته وسير أعماله؛ وانسحاب الرابطة الوطنية للديمقراطية من المؤتمر ثم طردها منه؛ واستهلال حوار بين مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام، من ناحية، والقادة السياسيين الرئيسيين، ومن بينهم دو أونغ سان سوو كيي، فضلا عن ممثلي الأعراق الوطنية والمجموعات الإثنية، من

ناحية أخرى؛ والقيود المفروضة على الحريات السياسية، بما فيها نشر القانون رقم ٩٦/٥ المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦؛ وحالة السجناء والمحتجزين السياسيين، فضلا عن أحوال السجون، والتقارير التي تتحدث عن السخرة والعتالة القسرية؛ والتقارير التي تتحدث عن إجراءات عسكرية موجهة ضد مجموعات إثنية معينة، من بينها الكاريون والكارنيون، أدت الى مزيد من حالات التشريد في الداخل واللجوء الى الخارج.

٨ - ومن ناحيته، أبلغ وزير الخارجية معلومات تتعلق بما أحرز المؤتمر الوطني من تقدم في صوغ مبادئ الدستور التوجيهية، تحقق باعتماد الفصول المتعلقة بالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. واعتمد ذلك المؤتمر حتى الآن ١٥ "عنوانا من عناوين الفصول" و ١٠٤ "مبادئ أساسية" ستشكل الأساس للدستور الجديد. وسيناقش المؤتمر في دورته المستأنفة قضايا تقاسم السلطة بين الحكومة المركزية والولايات والأقسام المكونة للاتحاد. وسيقرر المؤتمر فيما بعد كيف يصاغ الدستور ويعتمد في نهاية الأمر.

٩ - واستبعد وزير الخارجية إمكانية إحداث تغييرات في تكوين المؤتمر الوطني وأدائه، بحجة أنه ممثل حقيقي لمختلف شرائح سكان ميانمار وأنه المحفل "المنضبط" الوحيد القادر على إصدار دستور قوي. وقد أدى قرار الرابطة الوطنية للديمقراطية المتخذ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بتحريض من دو أونغ سان سوو كي، القاضي بوقف اشتراك الرابطة في المؤتمر الوطني بحجة أنه لا يمثل الشعب حقيقة وأن آراء الرابطة لا تؤخذ في الحسبان، الى طرد أعضائها تلقائيا بموجب القواعد المنصوص عليها في إجراءات المؤتمر. ولو ظلت الرابطة في المؤتمر لآتاحت لها فرصة التعريف بآرائها مثلما فعلت في الماضي. وليس من الممكن التفاوض مع قيادة الرابطة، بما فيها دو أونغ سان سوو كي، خارج إطار المؤتمر الوطني، الذي هو محفل لمثل هذا الحوار.

١٠ - وتعتبر الحكومة أن أولوية ميانمار هي "تقوية الوطن مجددا" وإخماد الانتفاضات القومية. وستلقي الانتفاضات السلاح حالما يعتمد الدستور، ولن يلقي القائمون بالانتفاضة بأسلحتهم إلا أمام حكومة منضبطة، وليس أمام حكومة مدنية. وبذلك يكون الحكم العسكري ضروريا ريثما يصبح الدستور كيانا راسخا. ولا تعترم المؤسسة العسكرية تشكيل حزب سياسي بعد ذلك. وإن كانت ستواصل الإسهام في حياة البلد السياسية.

١١ - وقال وزير الخارجية إن الحكومة لا تؤيد جيش كايين البوذي الديمقراطي في مواجهة الاتحاد الوطني الكاريني حسبما يدعى. إذ التقت الحكومة وذلك الاتحاد في ثلاث مناسبات في الأراضي الخاضعة للحكومة؛ والمسألة مسألة وقت، يعود بعده ذلك الاتحاد الى حظيرة القانون. وفيما يتعلق بالحزب التقدمي الوطني الكاريني، فقد وافق على العودة الى حظيرة القانون بعد أن أقنعت الحكومة بذلك، ولم يعد إليها بموجب اتفاق لوقف إطلاق النار. إلا أن ذلك الحزب يدعي الآن انفراده بالسيطرة على المنطقة المعنية ويعلن أن الجانب الحكومي قد خرق اتفاقا لوقف إطلاق النار، وهو اتفاق لم يوقع أبدا.

١٢ - وفيما يختص بالسجناء السياسيين، قال وزير الخارجية إن حكومته لا تميز بين السجناء السياسيين والسجناء العاديين. فالعقاب يُنزل بمن يسلك سلوكا مخالفا للقانون. ورغم أنه يتعين على ميانمار الالتزام بقوانينها وأنظمتها الداخلية، فإنها لم تغلق أبوابها أمام اتفاق محتمل مع لجنة الصليب الأحمر الدولية.

١٣ - وبينما أُعرب عن تقديري لما أبدته حكومة ميانمار من استعداد للتجاوز معي بشأن دواعي انشغال المجتمع الدولي، لا يمكنني أن أخفي خيبة أملي لأنه منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ١٩٤/٥٠، قبل سنة واحدة، لم يتسن للقائمين بتمثيلي أن يزوروا ميانمار. وبعد دراسة رأيت أنه من الضروري، لكي أفي بولايتي على النحو المناسب، أن يلتقي من يمثلوني بالسلطات الحكومية العليا، فضلا عن التقائهم بزملاء القوى السياسية الأخرى ذات الصلة. كما يتعين عليّ الإعراب عن أسفي لعدم إمكان الإبلاغ، منذ تقديم تقريري الأخير إلى الجمعية العامة، عن حدوث تقدم في المجالات التي أعربت بشأنها الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان عن قلقهما مرارا. وإنني مقتنع كل الاقتناع بأن استهلال حوار سياسي أصيل بين مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام وقادة الحزب السياسي الفائز بأغلبية واضحة في انتخابات عام ١٩٩٠ وقادة القوى السياسية الأخرى ذات الصلة، ومن بينها الأعراق الوطنية والمجموعات الإثنية، أمر ضروري لتحقيق هدف الحكومة المعلن، المتمثل في تحقيق الديمقراطية والمصالحة الوطنية ومعالجة الشواغل المعرب عنها مرارا بشأن ميانمار أمام الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان. وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أكرر التزامي بمواصلة جهودي لأجل بلوغ هذه الأهداف.

— — — — —